**أقام قسم سياسية الازمات ندوته العلمية الموسومة " الأزمة السياسية في تركيا".**

**ضمت الندوة مجموعة من الاوراق البحثية التي سلطت الضوء على الاوضاع السياسية والازمات في تركيا ..**

**في أدناه جانب من الاوراق البحثية المشاركة**

| ت | عنوان الورقة | أسم الباحث |
|---|---|---|
| ١ | الازمة السياسية في تركيا : نظرة في تطورات الاحداث ومعطياتها | أ.م.د ابتسام محمد العامري |
| ٢ | جماعة فتح الله كولن ودورها في تصاعد الازمة في تركيا | أ.م.د. هيفاء أحمد محمد |
| ٣ | مستقبل الاوضاع في تركيا في ضوء نظرية المباريات | ا.م.د. دينا هاتف مكي |
| ٤ | موقف المؤسسة العسكرية من الازمة السياسية في تركيا | أ.م.د. نادية فاضل عباس فضلي |
| ٥ | الابعاد الاقتصادية في الازمة التركية | م.د.آمنة محمد علي |

# الازمة السياسية في تركيا : نظرة في تطورات الاحداث ومعطياتها

أ.م.د ابتسام محمد العامري

لم يمر يوم ٢٧ آيار من هذا العام مرور الكرام في تركيا ، فهو يصادف الذكرى السنوية الاولى للاحتجاجات التي اجتاحت تركيا في العام ٢٠١٣ احتجاجا على محاولة الحكومة اقامة مبنى في ساحة تقسيم التاريخية في مدينة اسطنبول ، وقد جاء احياء الذكرى على وقع ازمة سياسية عانت ولا زالت تعاني منها حتى الوقت الحاضر ، واذا كانت الانتماءات السياسية المختلفة للمتظاهرين المشاركين في الاحتجاجات التي ضمت ابناء الطبقة الوسطى والعلويين وغلاة القوميين ومحافظي تيار اليمين وبعض الاسلاميين والاكراد واليساريين والماركسيين وغيرهم قد تكاتفت على الرغم من التنافس السائد فيما بينها والاختلاف الايديولوجي الذي يميزها ، الا ان اهم ما تميزت به هذه الاحتجاجات هو : افتقادها لقيادة واضحة يمكنها ان تقود الاحتجاجات وتوجهها نحو اهداف محددة وتنظم عملها بما يخدم مصالح المنتمين اليها ، وانتماء الكثير من المحتجين الى مجموعات اكثر عدوانية على خطوط الموجهة والدليل على ذلك اشتباكها مع الشرطة اكثر من مرة ، والطريقة الذكية التي تعامل بها الاعلام الحكومي مع الاحداث من حيث عدم تغطية الكثير من مجرياتها او التقليل من شأنها ، وغموض اهداف ومطالبهم اذ ركزت شعاراتهم في غالبيتها على استقالة رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان ، واطلاق المشاعر المكبوتة في نفوس العلمانيين لا سيما المنتمين منهم الى الطبقة الوسطى الذين شعروا بتهميش دورهم من قبل حزب العدالة والتنمية بعد استلامه السلطة في العام ٢٠٠٢ .

ان هذه الاحتجاجات لم تولد من فراغ لا بل كان مشروع البناء في ساحة تقسيم الشرارة التي اوقدت نارا كانت خامدة في نفوس المعارضين لحكومة حزب العدالة والتنمية التي يتهمونها بأتباع نهج اسلامي يجري تنفيذ اجندته ببطئ هدفه تغيير شكل الحكم في البلاد بحيث يحمل طابعا اكثر استبدادية وتسلطا من خلال محاولة تغيير النظام السياسي من برلماني الى رئاسي عبر اجراء بعض التغييرات في الدستور التركي ، وترتيب هجوم على اشكال الحياة العلمانية في تركيا مثل سن الحكومة لقوانين تفرض مزيدا من القيود على بيع المشروبات الكحولية .

والسؤال الذي يطرح نفسه امامنا هو : هل نحن امام احتجاجات ستفضي الى قلب الاوضاع في تركيا كما حدث في البلدان العربية أي ما سماه بعض الباحثين اصطلاحا بالربيع العربي ( رغم تحفظنا على هذه التسمية )

ام ان ما يجري مسألة طبيعية في دولة تعتمد الديمقراطية شكلا ومنهجا ، لذا تعد هذه الاحتجاجات تعبيرا عن حرية الرأي والتعبير وحق التجمع ؟

الاجابة على السؤال تتوضح في ان الحال في الدول العربية يختلف عما هو عليه في تركيا ، فعند اجراء عملية المقارنة بينهما نجد ان الدول العربية عاشت في كنف انظمة استبدادية لذا جرفها بركان التغيير بسرعة فيما تعد تركيا دولة تجري فيها الانتخابات بشكل دوري اذ يتم انتقال السلطة فيها بطريقة سلمية وسلسة وما هذه الاحتجاجات سوى تعبير واضح وجلي لفئة ارادت اسماع صوتها وايصال مطالبها للحكومة بأن ما تتخذونه من اجراءات وما تتبعونه من سياسات لا يحظى بدعمنا وتأييدنا ، لذا لا يتنبأ حتى اكثر المحللين تشاؤما الى نتيجة حتمية بأن هذه الاحتجاجات ستؤدي الى تغيير نظام الحكم الحالي او استقالة رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان .

اما السؤال الآخر الذي يقفز الى اذهاننا ونحن نناقش مجريات الازمة التركية هو هل ان ما يجري في تركيا هو ازمة داخلية سببه التنافس الحاد ما بين الحزب الحاكم ومعارضيه ام لعبت العوامل الخارجية دورا في اشعالها وتأجيج النار فيها ؟

الحقيقة نحن هنا امام افتراضين تدعمهما حقائق لا يرقى الككثير منها الى الشك :

اولها : ان الازمة في تركيا هي ازمة داخلية بحتة لا دور للعامل الخارجي فيها وينطلق هذا الافتراض من معطيات مفادها : اولا : محاولة النيل من شخصية رئيس الوزراء اردوغان من قبل الاحزاب المنافسة لحزبه ، فأردوغان شخصية مثير للجدل ، فهناك من ينظر اليه على انه نموذجا للزعيم السياسي الذي حقق لبلاده متعددة منها ارتقاءها سلما متقدما في قائمة الاقتصادات الاقوى عالميا اذ احتلت المرتبة السابعة عشر عالميا ، وتقليل درجتها في قائمة الدول الاقل فسادا في العالم التي تصدرها منظمة الشفافية العالمية بنقلها من المرتبة ٦٥ من بين ١٢٠ دولة في العام ٢٠٠٢ الى المرتبة ٥٤ من بين ١٧٧ دولة في العام ٢٠١٣ عبر اجراء المستمرة لمكافحة الفساد والاخذ بالمعايير الاوربية في هذا المجال وهو القائل " اذا كان هناك من يسرق مال الدولة خلال فترتنا فأننا سنحاسبه حتى لو كان ابي " . وتحول اردوغان الى رمز للتصالح ما بين الاسلام والهوية الوطنية والديمقراطية من خلال قبول حزبه ذو الجذور الاسلامية لعلمانية الدولة من جهة ، وطرح فكرة كون نموذجه في الحكم هو البديل المناسب في المنطقة لنظام ولاية الفقيه في ايران.

لكن الجانب الايجابي في شخصية اردوغان لا تعني انه لا يحمل جوانب سلبية وهذا ما يميز النظرة المغايرة في تركيا التي باتت تنظر اليه كونه زعيما مستبدا يخفي وراء شعاراته المنادية بالديمقراطية والاقتصاد الليبرالي الحر مشروعا دينيا متزمتا يرمي من ورائه الامساك بالسلطة ، ويدعم هؤلاء رؤيتهم من خلال محاولته اجراء

تغييرات قانونية ودستورية من الدستور التركي لتحويل النظام من برلماني الى رئاسيؤكما اسلفنا ، وانتهاج سياسة خارجية غير متوازنة سببت لبلاده علاقات متوترة مع معظم دول الجوار الجغرافي ، وتكاليف اقتصادية كبيرة على الميزانية التركية بسبب تدفق اللاجئين السوريين .

جاءت الانتخابات البلدية التي جرت في آذار ٢٠١٤ لتشكل استفتاء على شخصية اردوغان المثيرة للجدل ومستقبل حزبه وسياسته الخارجية ، اذ جندت المعارضة كل امكاناتها للنيل منه مستغلة المشاكل التي وقعت فيها سياسة تركيا الخارجية والمظاهرات التي عمت تركيا عاما كاملا بدفع منها للاحتجاج على سياسات الحكومة واجراءاتها وقضايا الفساد التي طالت حزب العدالة والتنمية والتي اثيرت في كانون الاول ٢٠١٣ بعد القاء القبض على ٥٢ شخصا مقربين من اردوغان من ضمنهم ابناء ثلاث وزراء في حكومة اردوغان ورجال اعمال بارزون ومسؤولون في حكومات محلية في اطار تحقيق شامل مرتبط بثلاث قضايا هي صفقات عقارية عمومية وتحويل اموال وذهب ما بين تركيا وايران وقضايا تزوير ، لكن الناخب التركي قلب الموازين رأسا على عقب عندما منح حزب العدالة والتنمية ثقته في هذه الانتخابات ، اذ فاز الحزب بنحو ٤٦% من اصوات الناخبين الذين بلغت نسبة مشاركتهم ٨٠% فيما حصل منافسه حزب الشعب الجمهوري على ٢٨% من الاصوات وحزب الحركة القومية بـ ١٥% وحزب السلام والديمقراطية ب ٦% من الاصوات ، وهذا يعني ان حزب العدالة والتنمية كسب ٤٩ بلدية من اجمالي البلديات التركية البالغ عددها ٨١ بلدية مقارنة ب ٤٧ بلدية في انتخابات العام ٢٠٠٩ و ١٣ بلدية لحزب الشعب الجمهوري و ٨ بلديات لكل من حزبي الحركة القومية والسلام والديمقراطية .

تعطي الانتخابات البلدية دلالات واضحة على ثقة المواطن التركي بسياسيات حزب العدالة والتنمية وانجازاته التي حققت التنمية والاستقرار لتركيا ، وموافقة شعبية على الاجراءات الحكومية الساعية الى التخلص من نفوذ جماعة فتح الله كولن وحركته " خدمة " التي تحالفت في هذه الانتخابات مع حزب الشعب الجمهوري وقدمت دعمها لمرشحيه رغم اختلاف مرجعيتها السياسية والذين يتغلغلون في اجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة لا سيما القضاء والشرطة .

المعطى الثاني في كون الازمة السياسية في تركيا ازمة داخلية هو الخلافات بين الاطياف السياسية المؤلفة لحزب العدالة والتنمية ن فهذه الاطياف التي تشكل منها الحزب والتي تمتلك كل منها ايديولوجية خاصة اضطرت تن تتنازل عن ايديولوجيتها في سبيل الحصول على ماسب اقتصادية والتي كانت العامل الذي وحد هذه الاطياف فضلا عن عدائها

للمؤسسة العسكرية وغلاة العلمانيين ، لكن الركود الاقتصادي العالمي الذي طال تركيا ادى الى غياب عامل مهم من عوامل توحيد الحزب وهو ما انعكس سلبا على الحزب ن ومشاكل الحزب الداخلية انعكست عللى بدورها على ازمة تركيا الراهنة ، لكن الحزب استدرك فيما بعد اخطائه واستجمع قواه وعمل على تناسي خلافاته وتوحيد صفوفه وتوجيه جهوده بأتجاه الفوز بالانتخابات البلدية التي جرت في ربيع ٢٠١٤ .

ان الازمة السياسية في تركيا هي " عملية مخطط لها بأمتياز ويبدو ان ورائها عقلا قويا لأن هذه الخطوات اعدت بدقة " حسب رأي شكري الكداغ احد اعضاء حزب الشعب الجمهوري المعارض الممثلين في البرلمان ويضيف بأن " غرضها الاطاحة بالحكومة ، كما انها تستهدف تشويه سمعة تركيا وتعطي انطباعا بأن الفساد قد عم البلاد ، وتوقيتها قبيل الانتخابات يشير اللى الهدف السياسي ، والغرض واضح وجلي وهو اسقاط حكومة العدالة والتنمية " .

ويؤكد هذا الافتراض المعارض التركي ميلان درمش الذي يرى ان الازمة داخلية نافيا بذلك ادعاء اردوغان بضلوع قوى خارجية في ازمة بلاده السياسية .

ثانيها : ان الازمة السياسية في تركيا هي ازمة داخلية ادى فيها العامل الخارجي دورا مهما ، وهذا الافتراض ينطلق من اعتبارين ، الاول : هو محاولة اسقاط حكومة حزب العدالة والتنمية ليس لأسباب ايديولوجية وانما لاسباب سياسية واقتصادية نتيجة المواقف السياسية المهمة التي اتخذها الحزب في السنوات الاخيرة ، والاجراءات الاقتصادية التي تمحورت حول قيام الحكومة التركية بتكليف البنك الاهلي التركي بأدارة ورعاية التعاملات المالية مع ايران والتي يصل حجم تبادلها التجاري مع تركيا الى نحو ٢٦ مليار دولار سنويا ، اذ يقوم هذا البنك بتحويل الاموال من تركيا الى ايران مقابل واردات النفط والغاز الطبيعي ، وتتم هذه العملية من تحويلات مباشرة من خلال رجال اعمال ايرانيين مقربين من الحكومة او من خلال تحويل الاموال الى ذهب ، وقد استطاع البنك من خلال هذه العملية تحقيق ارباح كبيرة وصلت الى مليار دولار .

هذا الاجراء الذي اتخذته حكومة حزب العدالة والتنمية اثار حفيظة الولايات المتحدة التي انتقد سفيرها في تركيا البنك الاهلي التركي الذي يرعى التعاملات مع ايران ، وبعض دول الاتحاد الاوربي واسرائيل الذين ادعوابأن هذا البنك اخذ ينافس بنوكا عالمية في نشاطاته التي عدوها مشبوهة لقيامها بترويج تجارة ايران التي تخضع لعقوبات اقتصادية دولية .

الاعتبار الثاني : محاولة تقويض الاقتصاد التركي لصالح بعض اللوبيات المالية ومؤسسات التمويل الداخلية التي ترتبط انشطتها بالخارج مباشرة والتي تأثرت مصالحها الاقتصادية والمالية كثيرا بعد استلام حزب العدالة والتنمية للسلطة .

استطاعت هذه الازمة بالفعل احداث مشاكل للاقتصاد التركي منها خسارة البنوك التركية ما يقارب ٢٠ مليار دولار ، وخسارة الحكومة التركية عقد ايرادات كردستان العراق النفطية لصالح البنك الاتحادي الامريكي ، وخسارة ثقة الحكومة الهندية التي كانت قد قررت في وقت ساق تسديد ديونها لأيران من خلال تركيا ، فضلا عن انخفاض قيمة الليرة التركية بنسبة ٢٠% .

ان التخطيط العميق والمنظم لمهاجمة حزب العدالة والتنمية ومحاولة اسقاطه بتهم مختلفة ابرزها قضية الفساد التي اتهم فيها العديد من اعضائه ، ومشاركة بعض الاحزاب والتنظيمات والمؤسسات التركية تؤكد ان هذه التحركات اما تم تنسيقها في الخارج ، او في الداخل بدفع من قوى خارجية .

السؤال المطروح في نهاية هذه الورقة هو هل من سبيل لحل الازمة السياسية الراهنة في تركيا ، في الحقيقة ان ايجاد تسوية سياسية للازمة الراهنة في تركيا اضحى امرا ملحا وضرورة لا بد منها خاصة بعد ان ظهرت ملامح الفائز في الانتخابات الرئاسية التركية في اب ٢٠١٤ والتي بدت فيها حظوظ حزب العدالة والتنمية افضل من بقية الاحزاب لا سيما بعد كسبه للانتخابات البلدية الاخيرة ، ففوز هذا الحزب في الانتخابات مقترنا بتقديمه عروضا بأعادة النظر في خطط ميدان تقسيم سيكون كافيا لأنهاء الازمة ، وفي الوقت ذاته فأن وقوف المؤسسة العسكرية التركية على الحياد تجاه التجاذبات السياسية الحادة ما بين الاحزاب السياسية سيكون هو الآخر كفيلا بدفع هذه الاحزاب بالجوء الى الحوار والتفاهم لحل مشاكلها واعادة الاستقرار والهدوء الى البلاد بدل ان تدخل تركيا نفق مظلم يصعب الخروج منه .

**جماعة فتح الله كولن ودورها في تصاعد الازمة في تركيا**

**أ.م.د هيفاء احمد محمد**

**اولا : الجذور الفكرية لحركة فتح الله كولن**

**كانت بداية حركة فتح الله كولن في سنة ١٩٧٠ وسميت حركة الخدمة وهي جماعة صوفية، تنهل افكارها من تيار له جذوره في الأناضول، وتتشكل من طلبة وأتباع فتح الله كولن وتتبنى أفكاره التي تميزها عن غيرها من الجماعات الصوفية، وعن جماعات الإسلام السياسي. يتبنى غولن مفهوماً غير مسيس للدين فهو يرى أن ( الإسلام ليس أيديولوجية سياسية أو نظام حكم أو شكلاً للدولة)، ولذلك فقد كان دوماً على خلاف كبير مع رئيس الوزراء الراحل نجم الدين أربكان زعيم حركة الإسلام السياسي في تركيا.**

**هذه الرؤية لعلاقة الدين بالسياسة صاغتها الجماعة في طريقة تعاملها مع الحياة السياسية ، بابتعادها عن العمل السياسي الحزبي، مكتفية بالتحالف مع الأحزاب السياسية في مقابل الدعم والامتيازات، مع سعيها للتغلغل في مؤسسات الدولة والتقدم في المناصب الهامة. وبالنسبة لرؤية الجماعة الفكرية نقلا عن فكر غولن ، فانها تبشر بالدعوة إلى (إسلام قومي) يرى في الجنس التركي تفوقاً على الأجناس الأخرى في ( فهم وتطبيق الدين) ، ونشر روح التسامح والأفكار الصوفية، خصوصاً الحركات الإسلامية في العالم العربي، والتي يرى غولن أنها (تنفّر من الدين، ويعتبر حركة الفكر القومي (ميللي غوروش) التي أسسها أربكان جزءاً من هذا الفهم الخاطئ للدين الذي يضر به بدل أن يخدمه ، ولهذا لم يحدث توافق بين الرجلين او بين قوتهما في المجتمع التركي رغم اعتبار كولن زعيم تيار الاسلام الاجتماعي في تركيا واربكان زعيم من زعماء الاسلام السياسي في تركيا.**

**و ترى الحركة أن مشاكل المنطقة تتلخص في الجهل والفرقة والفقر، ولذلك فقد وجهت معظم أنشطتها نحو العلم والثقافة، مستهدفة الفئة المتعلمة المثقفة من الشعب، وخاصة قطاع الطلاب. كانت القفزة الكبيرة في نشاط الجماعة بعد انقلاب عام ١٩٨٠، حيث استفادت من دعم الدولة ومن مساحات الحرية المتاحة، لتبدأ رحلتها مع إنشاء المدارس خارج تركيا، مروراً بتكوين وقف الصحافيين والكتاب الأتراك ليصبح الجهة الممثلة للجماعة بشكل شبه رسمي.أما اليوم فتدير الحركة أكثر من ٥٠٠ مدرسة في حوالي ٩٢ بلداً، وتملك مجموعة من القنوات التلفزيونية والصحف ومحطة إذاعية، ومؤسسة إغاثية، إضافة إلى آلاف معاهد التقوية ومساكن الطلبة، بينما يتجمع رجال الأعمال الذين يدورون في فلكها في جمعية "توسكون" والتي يمكن اعتبارها الذراع المالي لها.**

اما منهجها الفكري فتقوم دعائمه على كتب سعيد النورسي وفتح الله غولن ، فيما يعيب عليها بعض المتابعين ضعف التركيز على القرآن الكريم وعلومه في حلقاتها ودروسها، إضافة إلى تقاعسها عن افتتاح ورعاية دور تحفيظ القرآن.ورغم أن كتب غولن تحوي الكثير من الفقه والتفسير والسيرة وغيرها، إلا أن السمة البارزة في اهتمامات الجماعة الفكرية اقتصارها على فكر شيخها وعدم تجاوزها إلى غيره، فيما يبدو أنه محاولة لقولبة أتباعها على فكر الشيخ من أي فكر أو طرح آخر.وتركز أدبيات الخدمة على فكرة النفوذ والتغلغل في أجهزة الدولة المختلفة دون رؤية واضحة أو أهداف محددة لمرحلة ما بعد التمكين الذي تتحدث عنه أدبياتها ،( رغم ن هذا التحليل قد يكون من منافسيهم). وقد دأبت الحركة منذ نشأتها على نفي الطموح السياسي عن نفسها، وتأكيد عدم اهتمامها بالعمل السياسي الحزبي، لكنها كانت على الدوام تسعى للوصول إلى المناصب العليا في مختلف المؤسسات وخصوصاً الجيش والاستخبارات والشرطة تأهباً لمشروع سياسي مستقبلي. يرى بعض المراقبين أن نتائج هذه الخطة قد ظهرت مؤخراً بعد الانتشار الكبير لأفرادها داخل المؤسسة الأمنية تحديداً، وتشكيلهم لشبكة متواصلة مع بعضها البعض ومرتبطة بقيادة من الجماعة بعيدة عن سلطة الأجهزة الأمنية الرسمية.

و يمكننا تقسيم تاريخ الحركة إلى ثلاث مراحل: المرحلة الأولى من سنة ١٩٧٠ إلى سنة ١٩٨٠، والمرحلة الثانية من سنة ١٩٨٥ إلى سنة ٢٠٠٠ والمرحلة الثالثة من سنة ٢٠٠٠ إلى يومنا هذا. المرحلة الأولى هي مرحلة التأسيس حيث يمكن اعتبارها ذات بعد محلي، أي في تركيا فقط، ولم تكن مشهورة في جميع أنحاء تركيا، أو لدى الرأي العام، اما المرحلتان الثانية فكانت مرحلتي الانتشار والتمكين اذ انتشر وجودها ونفوذها في اماكن النفوذ والتاثير في داخل تركيا ونجحت في الانتشار على المستوى العالمي من خلال مدارسها ومؤسساتها الاعلامية .

ثانياً: دور حركة فتح الله غولن وعلاقتها بالاسلام السياسي .

على صعيد عملها في تركيا فقد عملت منذ ظهورها على تأسيس المدارس والاقسام الداخلية للطلبة، كما ارتبطت نشأتها بظهور الصحوة الإسلامية في بداية الثمانينات، على إثر الصراع الأيديولوجي والدموي الذي كان في سنوات السبعينيات بين الشيوعيين والفاشيين في الداخل التركي ، وفي سنة ١٩٨٠ قام العسكر بانقلاب واستولى على مقاليد السلطة لمواجهة المد اليساري المهيمن والمتغلغل، وخلال هذه الفترة أصبح للفئة المتدينة من الشعب التركي حضور في الشارع وفي الإعلام، وبدأ الفكر الإسلامي ينتشر في المجتمع، وبدأت تظهر مؤلفات وكتابات لمثقفين إسلاميين...وقد كان الإسلاميون اصحاب اختيارات دعوية أم سياسية، وفي البداية كانوا متمركزين حول السياسة، فالدكتور نجم الدين أربكان كان في حزب السلامة، قبل انقلاب ١٩٨٠، الذي منع العمل السياسي وزج بقادة الأحزاب في السجن، وفي سنة ١٩٨٣ صعد توركوت أوزال للسلطة وهو زعيم ذي توجهات اسلامية، وقام بتوسيع الحريات وفسح المجال لتأسيس الأحزاب وبتخفيف

الضغط على الإسلاميين بشكل حذر وعقلاني حتى يتجنب مواجهة العسكر، آنذاك قام أربكان بتأسيس حزب الرفاه، وأكمل مسار الإسلام السياسي.ومن جهة ثانية تمكنت جماعات إسلامية وطرق صوفية من داخل المجتمع المدني من ممارسة أنشطتها علنا وتجاوبت معها فئات عريضة من الشعب التركي، لتسهم في تقوية الإسلام الدعوي الذي يهدف أساسا إلى أسلمة المجتمع ونشر التدين، وهو ما أدى أيضا إلى ازدياد القوى الإسلامية وتقويتها.

بعد التسعينات، ارتفع إيقاع العمل السياسي يتصاعد لدى الإسلاميين، وبما أن الدولة علمانية فإنها كانت تخشى من صعود المد الإسلامي، وبدأ الصراع بين العلمانيين والأحزاب الإسلامية، وبرز اسم حركة فتح الله كولن كأقوى الحركات الإسلامية التي يريد النظام العلماني القضاء عليها، كما أن تولي حزب الرفاه سدة الحكم بتحالفه مع حزب الطريق القويم زاد من قوة المد الإسلامي الذي طور خطابه السياسي ولم يدعو صراحة إلى مواجهة النظام العلماني، غير أن نجاحاته الاقتصادية وتجاوب المواطنين معه أشعل مخاوف العلمانيين، وجعل الضغوط تزداد على الإسلاميين عموما رغم مرونة خطاب نجم الدين أربكان ، وتمكن العسكر في سنة ١٩٩٧ مرة أخرى من تنظيم انقلاب أبيض على السلطة المدنية لإيقاف هذه التجربة .

وعلى صعيد مواز برز الانقسام السياسي في حزب الرفاه بعد خروج طيب رجب أردوغان برفقة عدد من القيادات السياسية، من جماعة نجم الدين أربكان على إثر اختلافهم معه وحول طريقة تدبيره للخلاف مع النظام العلماني. آنذاك توجه فتح الله كولن لانشاء منبر لإجراء حوار بين كافة المفكرين باختلاف انتماءاتهم الفكرية من أجل تقريب الرؤى والأفكار والخروج من حالة الاختلاف والتشرذم الذي وصل إليها الشعب التركي وتأسيس جو من التعايش وتقبل الآخر .وتم تأسيس المنبر على يد بعض أفراد الجماعة وبدأ مدعووه يطرحون كل الإشكاليات المرتبطة بالدين والسياسة والدولة بكل حرية واحتدم السجال والنقاش لتشكيل رؤى موحدة على أساس ديمقراطي وليبرالي، وأصبح القادة الإسلاميون الجدد يؤكدون على أنهم خلعوا لباس أربكان في اتجاه خلق خطاب سياسي جديد.اما موقف حركة فتح الله كولن السياسي، من نجم الدين أربكان فانها لم تدعم أي حزب سياسي بشكل مباشر، إلا أنها تركت القرار لأتباعها لاختيار المرشح الأنسب وبحكم التقارب المرجعي، فقد صوت أغلب أتباع الحركة لأربكان ولأردوغان فيما بعد. وعندما ترى الحركة سلوكا أو قرارا سياسيا لا تقتنع به فهي تعلن موقفها تجاهه.

و قد نصح فتح الله كولن أربكان بأن يغير من تصريحاته تجاه المؤسسة العسكرية، وعندما اختار فتح الله كولن الهجرة والاستقرار بالولايات المتحدة الأمريكية. فذلك بعد ان رفعت ضده قضايا يصل الحكم فيها إلى الإعدام، رغم انه كان دائما يقول نحن نشتغل في العمل المدني ولا دخل لنا في السياسي. اما اردوغان

وجماعته فانهم غيروا منهجهم وخطابهم السياسي، ولكنهم لم يغيروا خططهم السياسية ونجحوا عام ٢٠٠٢ بالوصول للسلطة وحاولوا ترسيخ نفوذهم واضعاف خصومهم من العلمانيين والعسكر .

ثالثا تصاعد الخلاف بين جماعة فتح الله غولن وحزب العدالة والتنمية

ولما جاء حزب العدالة والتنمية للحكم لم يكن أعضاء الحزب يعرفون أطر الجماعة، وبدؤوا يتعرفون عليهم، لأن الحركة استثمرت في التعليم منذ بداية السبعينات، واستطاعت أن تنشئ أطرا وكوادر تولت مناصب عليا في أجهزة الدولة، وهذا يعود أساسا إلى رؤية فتح الله كولن، فالجماعة أنشأت أطرا وكوادر واستطاعت أن تنفذ داخل أجهزة الدولة وهذه الأطر والكوادر التي تخرجت من المدارس التي أنشأها فتح الله كولن، ساهمت وساعدت حكومة العدالة والتنمية، لأن الجماعة استعانت بهذه الكوادر التي كانت تفتقر إليها رغم التحالف بين الطرفين والذي ساعد كلاهما ودعم وجودهما على الساحة التركية، الا ان هذه العلاقة وصلت الى مفترق طرق عندما بدا الخلاف يتصاعد بينهما، اما أسباب الخلاف بين الحزب والجماعة، فيعود الى ٢٠٠٩، وأهم هذه الاختلافات كانت تتعلق بما هو فكري وسياسي بالدرجة الأولى، ومن أهم نقط الخلاف ما بين الطرفين توجيه الجماعة الاتهام لحزب أردوغان على لسان المفكر التركي (محمد أنس أركنه) المقرب من جماعة كولن ( بانه بدأ يبتعد عن الديمقراطية وعن دعم الحريات، لأن حزب العدالة والتنمية عندما وصل للسلطة تجاوب معه الناس و رفع انصاره شعارات الحرية والديمقراطية، ولكنه غيروا من هذه الشعارات أصبحوا يخدمون أجندتهم الخاصة، أي أنهم تحولوا من فكر يشرك الجميع في عملية البناء والتغيير، إلى فكر ينظر إلى أنفسهم فقط، واصبحوا طائفيين يخدمون فئة معينة داخل المجتمع على حساب الفئات الأخرى وقع الخلاف .. ويضيف اركنه.. ان هناك حرب مفتوحة بين الجماعة وحزب العدالة والتنمية بسبب ملفات فساد ، التي وجهت لمسؤولين في الدولة مقربين منارودغان ... كما وهناك بعض الأسباب ترجع الى ان للحزب اجندة خاصة يريد تنفيذها، وهذه الأجندة وُجدت لها مبررات وتخريجات من الدين، أولها ان الحزب يهدف لتأسيس تشكل ديني في الشرق الأوسط انطلاقا من مفهوم الأمة، يتكون من ثلاث دول رئيسة في المنطقة هي مصر وتركيا وإيران، وأن تكون هناك قيادة إسلامية في الشرق الأوسط ، وهذا الكلام جيد من حيث المبدأ، ولكن هذه المطامع لا تجد لها صدى في الكثير الدول الأخرى، لأن كل عيون العالم تتجه صوب تركيا، فهل يتركون لك فرصة لتبني وتنشئ هذه القيادة... ويكمل اركنه.. من جهتنا نرى ان هذا الخطاب من قبل حكومة أردوغان سابق لأوانه، بل إنه مستفز وليست لنا قوة نستطيع من خلالها أن نقاوم القوى العالمية المتحكمة في المنطقة. زد على هذا أن حزب أردوغان كانت له أجندة في الداخل، أي داخل تركيا، بحيث أن حزب العدالة والتنمية لما تولى الحكومة وجد حركات وجماعات اسلامية مشتتة وغير

منظمة، وأراد ان يكون هو الرجل رقم واحد في تركيا، ولم يرغب في وجود أية معارضة إسلامية من أي جماعة كيفما كانت، وأصبح أردوغان يذهب في اتجاه القضاء على كل الجماعات الإسلامية كي يتمتع بشعبية يحافظ من خلالها على استمرارية حكمه لتركيا، لأن الناس بدؤوا يعارضونه فيما يفعل)) هذا التحليل الذي قدمه اركنه يوضح اسباب الخلاف من الناحية الفكرية بين جماعته وحزب اردوغان . وعلى مستوى اخر فقد تصاعد الخلاف بين أردوغان و جماعة كولن، بعد انتقاد كولن انطلاق سفينة مرمرة دون التنسيق مع إسرائيل وسقوط تسعة مواطنين أتراك في مواجهة لم تكن تركيا بحاجة إليها(حسب راي كولن)، بينما كانت حكومة أردوغان تؤيد أسطول الحرية. وبعد تصريحات كولن حول سفينة مرمرة ارتفعت أصوات من أنصار الحزب الحاكم تنتقد فتح الله كولن بشدة، إلا أن بولنت أرينتش ( مستشار رئيس الوزراء) تدخل قبل تفاقم الأزمة، وقال إن "الأستاذ فتح الله كولن كعادته يشير إلى ما هو الصواب."ثم جاءت في فبراير ٢٠١٢

أزمة استدعاء رئيس الاستخبارات التركية "هاكان فيدان"، للإدلاء بأقواله بصفة المشتبه به في قضية اللقاءات مع قادة حزب العمال الكردستاني وتسهيل تواصلهم مع أوجلان، واتهمت أطرف مقربة من الحكومة التركية جماعة فتح الله كولن بمحاولة تصفية فيدان( لوقوفه سدا منيعا أمام سيطرة الجماعة على جميع المناصب الحساسة ) حسب وصفهم. وكذلك موقف حكومة أردوغان من الثورة السورية هو الآخر يأخذ نصيبه من هذا التصعيد، حيث بدأ ممثلو الجماعة يتهمون الحكومة بأنها أخطأت في حساباتها في الملف السوري واستعجلت في تبني موقف متقدم وحاسم، ويقولون إن السياسة الخارجية التركية تتسم إلى حد ما بالتهور وغير الواقعية.ولا يخفى على المتابعين تصعيد الكتاب المقربين من الجماعة معارضتهم لحكومة أردوغان يوما بعد يوم بشكل لافت سواء في مقالاتهم أو في تعليقاتهم من خلال مواقع التواصل الاجتماعي واستغلالهم لجميع الأحداث والأقوال التي يمكن أن يضربوا بها الحكومة في ظل أنباء عن تصفية واسعة في جهاز الاستخبارات التابع للشرطة طالت عددا من المدراء المحسوبين للجماعة. كما بدأت حملة لمحاربتها، والعمل على التقليل من شأن فتح الله كولن وتشويه صورته لدى العامة، وتوجيه الاتهامات ضده حتى يقلل من تأثيره لدى الشارع في تركيا ،والحد من اضرار الحملة ضد الحزب التي تصاعدت بعد تصاعد الاتهامات بالفساد لمقربين من اردوغان.

وجاء رد اردوغان على الجماعة في بداية الأمر باتهامها بانها منظمة سرية وتنظيم مواز للدولة، كما وصفها بالتنظيم إلارهابي، وبهذا المبرر يقول بأن الجماعة اخترقت كيان الدولة، وهناك محاولات من اردوغان لمطالبة الادارة الامريكية بتسليم كولن لتركيا لمحاكمته بتهم عدة . الا ان مانستطيع ان نخرج به من هذه الازمة ان

اردوغان وحزبه بعد فوزه بثلاث دورات انتخابية ، وتوليه السلطة بنجاح لمدة اثنا عشرة عاما قد دخل بازمات عدة لم تتوقف عند العلمانيين والمؤسسة العسكرية بل وصل الى ازمة مع القريبين له بالفكر مما يعني ان هذه الازمة تحتاج التوقف للتفكير في حلها، بدلا من التمادي في التعنت والتمسك بمواقفه وان تنتهي تجربته بطريقة تسيء له ولحزبه ومؤيديه، و التي يستطيع التفاخر بانجازاته التي حققها خلال هذه السنوات.

المصادر:


١- سعيد الحاج ، جماعة كولن بين الفكر والممارسة ، موقع رصد الالكتروني .

٢- محمد انس اركنه: لقاء صحفي (المقابلة مع نور الدين الشهب) هذه جذور الصراع السياسي في تركيا بين "كولن" و"أردوغان" ٢٩-٣-٢٠١٤.

٣- نوراي مرت هل سيؤثر استمرار إردوغان بنفس السياسات التي اتبعها، بصورة جذرية، على علاقاته الخارجية؟

٤- عاصم صالح ، أردوغان وفتح الله كولن.. حروب الإخوة الأعداء ، ٢٣-١٢-٢٠١٣، موقع مجلة المجلة.

٥- اسماعيل ياشا ، جماعة "كولن" التركية.. من التحالف مع الحكومة إلى المعارضة، مجلة العصر ..

**مستقبل الاوضاع في تركيا في ضوء نظرية المباريات**

**ا.م.د. دينا هاتف مكي**

**اخذت الاحداث في تركيا في الاشهر الاخيرة تتصاعد لتاخذ شكل صراع بين معسكرين او فريقين احدهما يتزعمه الحزب الحاكم . حزب العدالة و التنمية . و الاخر يضم القوى الرافضة لهيمنته على الدولة ، و داخل كل منهما صراعات جانبية ، و لمحاولة معرفة نتائج هذا الصراع او ما يتمخض عنه سوف نستخدم نظرية المباريات باكثر من مبارة لمعرفة الخيارات المتوافرة امام كل فريق و ما يمكن ان يصل اليه من نتائج . سوف نستخدم المباراة الاولى لنتناول الصراع القائم داخل المعسكر الاسلامي و الذي كان يضم كل من حزب العدالة و التنمية . الحزب الحاكم . و حركة عبد الله غولن ، و هي مباراة او لعبة معضلة السجين و هي احدى المباريات التقليدية للنظرية وتقوم على وجود طرفين اشتركا في ارتكاب جريمة و تم القاء القبض عليهما لكن دون دليل مادي يدين اي منهما و بالتالي لا يمكن ادانتهما دون اعتراف من احدهما او كلاهما و هنا تبدا اللعبة ، اذ يوضع كل مشتبه به (سجين)في زنزانة منفردة و لا يتاح له الالتقاء بالاخر. هنا نرمز للسجين الاول أ و السجين الثاني ب ، و العقوبة المفترضة السجن لمدة ١٠ سنوات . و عليه امام كل منهما كذا خيار:**

**الخيار الاول : ان يعترف – أ . و يصمت – ب – ، عندئذ يعتبر – أ – شاهد ملك و يخرج في حين يدان ب و ياخذ حكم ١٠ سنوات سجن ، و العكس صحيح اي يعترف ب و يصبح هو شاهد الملك و يدخل أ السجن ١٠ سنوات**

**الخيار الثاني : ان يعترف الاثنان أ و ب و يدان الاثنان و توزع مدة الحكم بينهما اي ياخذ كل منهما خمس سنوات .**

**الخيار الثالث : ان يصمت الاثنان و يتمسكان بالصمت عندئذ لن ياخذا سوى سجن سنة واحدة**

**اي ان امامهما نتائج من ٤–١ بشكل مجتمع تبدا بـ ٤ و هي اعلى الدرجات و تنتهي بـ ١ و هي ادنى الدرجات ، و كما يلي**

**٤ عندما لا يكون هناك حكم و هذا ممكن ان ياخذه اي منهما عندما يصبح شاهد ملك**

**٣ حكم سنة واحدة**

**٢ عندما ياخذ كل منهما خمس سنوات**

**١ عندما ياخذ احدهما ١٠ سنوات**

**و هنا لا يمكن توقع تصرف كل طرف بشكل مسبق للوصول الى هذه النتائج طبعا الخيار الافضل للاثنين لو استمر كل منهما في الصمت و هو الخيار الذي يعتمد على حسابات عقلانية لكن من الممكن توقع ان يحاول احدهما الحصول على النجاة بان يعترف و يصبح شاهد ملك عندئذ يدخل الثاني السجن ، لكن ماذا يضمن ان الاخر لن يعترف بدوره و هنا يصبح امام الاثنين حكم خمس سنوات اي خسارة فبدل ان يتعاون الاثنان يتصارعان و يخسران سوية . اي اننا هنا وفقا للنتائج امام مباراة ممكن ان تكون صفرية او غير صفرية و الاخيرة ممكن تكون متعادلة او غير متعادلة . تنطبق معضلة السجين على الازمة داخل معسكر اردوغان بين حزبه و جماعة فتح الله غولن و الاخيرالذي كان حليفا للاول و ساعده و دعمه للوصول الى السلطة في باديء الامر، فالاثنان كما اسلفنا كانا متحالفين ، و المعضلة موجودة بينهما حاليا و بدل ان يختار الاثنان الصمت و ان يتحمل كل منهما الاخر كي ينجوان سوية و يخرج كل منهما باقل قدر ممكن من الخسائر اختار كل واحد ان يعترف و يرمي الحمل على الاخر كي يخرج هو حرا ، في اصل المباراة ان يعترف اللاعب بارتكاب الجريمة و يخرج شاهد ملك لكنه اختار هنا ان يرمي الاخر بالذنب و يبريء نفسه ، و هنا انتقلت اللعبة التقليدية الى لعبة حديثة هي لعبة الحركات ( النقلات ) التي تقوم على الفعل و رد الفعل و و هكذا تتواصل تحركات كل طرف مقابل الاخر لكن النتيجة هنا صراع اي ان الصراع قائم بينهما الى نهاية اللعبة ، اذ لو اختار الاثنان الصمت لكانت النتيجة النهائية هي التسوية و الارضاء بينهما لكن اعتراف الواحد على الاخر اوصل الامر لهذا الحال، بدات الامور تتدهور بين الطرفين عندما اتخذت الحكومة اجراءات تحد من سيطرة حركة غولن داخل الدولة بعد ان بدات الخلافات تدب بينهما حول سياسات معينة في الدولة، اذ ارادت الحركة ان يكون لها خط مستقل في السياسة و التاثير عن ذلك لحزب العدالة بدلا من ان تكون مجرد خادمة لسياساته .كما تعتقد هي . و انتقدت سياسات اتبعها سواء في الداخل او الخارج ، راى فيها اردوغان محاولة للتجاوز على سياساته و سلطاته باعتباره يمثل الحزب الحاكم ، فعمدت الحكومة الى حظرنشاط مدارس للحركة تكون بمثابة مدارس تحضيرية تؤهل للامتحان اللازم للدخول للجامعة ، و التي تعتبر مراكز لتجنيد افراد من المناطق الفقيرة من خلال تعليمهم و السماح لهم بالحراك الاجتماعي و بالتالي دخولهم مراكز مختلفة في الدولة و تضمن ولائهم لها ، فضلا عن حرمانها من بعض الامتيازات الاقتصادية ، و هنا كان رد فتح الله غولن قاسيا اذ اتخذ هو الاخر موقف هجومي شديد ضد اردوغان و حزبه من خلال انتقاد تصرفات رئيس الوزراء و حزبه و اتهامهم بعدم النزاهة و دفع التابعين له في الشرطة و القضاء الى فتح تحقيق في ملفات فساد تطال شخصيات مختلفة من الحزب الحاكم ، و استخدم**

القنوات الفضائية و الصحف التي يمتلكها في شن حملة دعائية مضادة لاردوغان مشابهة لتلك التي استخدمها ضد منافسي اردوغان في الانتخابات عام ٢٠٠٢ تحت غطاء محاربة الفساد ، فلم يجد اردوغان بدا من اتخاذ رد فعل مناهض باتهامه لغولن بانه يخطط لانقلاب بالتامر مع الغرب و بهذه الحجة و بحجة انه يحاول انشاء دولة موازية للدولة من خلال ايجاد الموالين داخل الاجهزة المختلفة للدولة و بالذات الشرطة و القضاء عمد الى التخلص من الكثيرين العاملين في هذين المجالين . المسالة هنا هل ان هؤلاء الاشخاص الذين اكتشفوا جرائم الفساد و حققوا فيها و الذين هم من اتباع غولن هل عملوا ذلك انطلاقا من واجبهم و شعورهم بالمسؤولية ام انطلاقا من ولائهم للحركة . في السابق كان التحالف بين الفريقين قد اعطى غولن افضلية في الحصول على امتيازات من الدولة اصبحت مهددة اليوم بفعل الخلاف بينهما و الذي وفقا لنظرية الحركات وصل الى حالة صراع بين الاثنين ، اي ان الصراع هو النتيجة وفق للنظرية ، و الخسارة للفريقين وفق النظرية الكلاسيكية للمباراة اذ تمسك كل منهما بخياره في الاعتراف و بالتالي يدخل كل منهما السجن خمس سنوات . و هنا لا بد من القول ان هذا الصراع جزء من صراع اكبر قائم داخل الدولة بين معسكرين احدهما حزب العدالة و التنمية ، و الثاني الرافضين لهيمنته على الدولة و الاخير بدوره مقسم على جزاين الاول يمثله العسكر و الثاني الاحزاب السياسية العلمانية ، و ممكن ان تنطبق المباراة ثلاثية الاطراف عليهم ، و تتمثل في وجود ثلاثة لاعبين مع كل واحد منهم مسدس بطلقة واحدة و كل منهم رام ماهر و امامه خيارين اما ان يطلق النار على احد اللاعبين الاخرين و اما لا ، شرط اللعبة عدم وجود اتصال بينهم بحيث لا يتفق اثنان سوية على الثالث ، و الهدف الاساسي او الاول لكل لاعب هو ان يبقى على قيد الحياة اما الهدف الثاني فان يبقى مع اقل عدد ممكن من اللاعبين ، لو رمزنا للاعبين أ ، ب، ج ، عند بدء اللعبة من الممكن ان يطلق كل منهم النار على الاخر بحيث لا يبقى منهم احد ، اي مثلا يطلق أ النار على ب ، و ب على ج بحيث يموت الثلاثة او ان يطلق اثنان منهما النار على الثالث و كل هذا دون اتفاق مسبق (طبعا يكون الاطلاق بآن واحد ، و بقاء كل منهم لا يعتمد على ما يفعله هو و انما ما يفعله الاخر، فالواحد لا يحدد ما يحصل له و انما ما يحصل للاخرين هذا في ظل النظرية الكلاسيكية ، ، اذ يجب ان يبقى اقل عدد ممكن و هنا الكل يصوب على الكل ، و النتيجة اما ينجو لاعب او لا ينجو احد ، اي ان حظوظ البقاء ضعيفة ). اما في ظل نظرية الحركات و هي من النظريات الحديثة للعبة فتفترض اتجاه اخر اذ تسال اللاعبين قبل بدء اللعبة لو فكرت قليلا هل من الممكن ان تضع نفسك في هذه الحالة بان تطلق اولا ، في بداية اللعبة كل اللاعبين احياء الامر الذي يحقق هدفهم الاساسي في البقاء لكن لا يحقق الهدف الثاني ببقاء اقل عدد ممكن من اللاعبين الاخرين و هنا يفكر أ لو اطلق اولا على ب عندئذ سيطلق ج النار عليه و يبقى ج حيا لوحده ، اذا الاطلاق اولا ليس في مصلحته ، و لو فكر أ مليا و قرر عدم الاطلاق على اي احد ، من الممكن ان يحذو الاثنان حذوه ، و

من الممكن تغيير قواعد اللعبة بحيث نسمح لاحد اللاعبين بالاطلاق في الهواء و تصبح المعركة بين الاثنين الاخرين و يقتل كل منهما الاخر و يبقى أ وحده ، المهم ان يمتلك اللاعبون العقلانية التي تؤهلهم لاتخاذ القرار المناسب .

تمثل الاطراف الثلاثة هنا حزب العدالة و التنمية و نرمز له بـ أ ، و التيار العلماني و نرمز له ب ، و الجيش التركي و نرمز له ج و اللعبة هي بينهم جميعا . لابد من ذكر ان الصراع بين هذه الاطراف الثلاثة قائم منذ بداية وصول حزب العدالة و التنمية الى السلطة ، فهو السائد بينهم ، الا ان الصراع الاكبر و الاهم حاليا هو بين أ و ج ، لكن هل سيعمد ج الى اطلاق النار على أ و الاخير بدوره سيطلق النار باتجاهه بعدهما الخصمين اللدودين ،عندئذ سيبقى ب هو الوحيد الناجي و سيخسر الاثنان ،ام ماذا سيحصل ، خصوصا و ان هناك انتخابات رئاسية قريبة في آب المقبل ٢٠١٤ و انتخابات برلمانية ابعد قليلا عام ٢٠١٥ و بصراحة ستكون محل صراع قوي بين الاطراف الثلاثة ، قبل التحدث عن النتائج نتحدث عن الاطراف الثلاثة و مواقفها من بعضها و و نقاط الضعف و القوة لدى كل طرف كي نعرف الى من يوجه سلاحه.

الجيش . ج . : يعتبر الجيش نفسه حامي للبلاد و للكمالية و العلمانية التي اقيمت عليها الدولة ، لذا يرفض كل ما يعتقد انه يهددها و سبق له ان تدخل و تولى الحكم بنفسه بانقلابات عسكرية في الاعوام ١٩٦٠ ، ١٩٧١ ، ١٩٨٠ ،او بصورة غير مباشرة عام ١٩٩٧ عندما تمت الاطاحة بحكم نجم الدين اربكان(الاسلامي) ، فهو ينظر بعين الريبة الى حزب العدالة و التنمية بعده حزبا اسلاميا يهدد هذه الاسس و قد عبر عن ذلك في اكثر من مناسبة اهمها انتخابات الرئاسة عام ٢٠٠٧ عندما رشح عبد الله غول نفسه للرئاسة فلم يتمالك الجيش نفسه و وجه مذكره عبر رئيس اركانه . عن طريق موقعه الالكتروني . بانه غير راضي عن التوجهات الحالية في الدولة التي يرى انها تتضارب و الاسس العلمانية التي قامت عليها الدولة ، و شاركه العلمانيون مخاوفهم فخرجت مظاهرات للتيار العلماني تندد بمحاولة الاستحواذ على الدولة من قبل الاسلاميين و اسلمتها و انه . العدالة و التنمية . يمتلك اجندة سرية لذلك و انه يظهر خلاف ما يبطن. كما يتخوف الجيش من تحالف العدالة و التنمية مع الاكراد و الذي يعتقد بانهم خطر على تكامل و وحدة الدولة. و لم يدخر الحزب جهدا في تعزيز مخاوف الجيش اذ لجا الى توجيه التهم رسميا لبعض القيادات العسكرية المتقاعدة بالتامر و تصاعدت هذه التهم بعد احداث حديقة جيزي صيف ٢٠١٣ اذ اتهم رئيس الاركان الذي وجه المذكره ٢٠٠٧ بالتامر ، اي ان الحزب اتبع سياسة التصعيد مع الجيش ، يمثل الجيش مؤسسة قوية و متنفذة في الدولة نظرا لانه العامل الاساس في قيام الدولة التركية ومن ثم بعد ذلك تنميتها و الحفاظ على وحدتها و استقلالها ، و عمل على ايجاد دور له في السياسات المختلفة للدولة من خلال

الصلاحيات التي منحها لنفسه عن طريق الدساتير التي وضعها بعد الانقلابات العسكرية التي قام بها مثل انشاء مجلس الامن القومي و الذي اخذ يقدم توصيات لمجلس الوزراء ، و يحضر ممثل من الجيش المجلس الاعلى للتعليم و الاعلام غيرها ، الا ان عناصر القوة هذه اخذت تسحب منهم بالتدريج من خلال التعديلات الدستورية التي قام بها حزب العدالة و التنمية فقد قلص سلطات هذا المجلس و جعلها تابعة لمجلس الوزراء بدلا من ان تكون مهيمنة عليه ، كما انهم لم يعودوا . الجيش . يحضرون المجلس الاعلى للتعليم ، و اخذت ميزانية الجيش تخضع للتدقيق بعد الاستقلالية التي تمتع بها في السابق ، و لعل اهم العوامل المؤثرة في قوة الجيش هو رفض تدخله في السياسة من قبل الكثير من الاتراك الراغبين باقتصار دوره على الادوار المفترضة للجيش في الدول ، و كان للتعديل الدستوري بمحاسبة الجيش عن اي محاولة انقلابية الشعرة التي قصمت ظهر البعير،اي ان الجيش اخذ يشعربتهديد حقيقي لدوره و سلطاته فضلا عن تناقص دوره بعد ان كان مهيمنا على الحياة السياسية و يعزو ذلك الى حزب العدالة و التنمية .

فحزب العدالة و التنمية . أ . : يرى في الجيش العدو الاكبر له ، ذلك ان الاحزاب السياسية الاخرى اضعف منه تنظيميا و ماليا و على صعيد النتائج الانتخابية كذلك . قوة التصويت . فهو يرى الجيش انه في الحقيقة "حامي للدولة من الشعب ، ذلك ان الاخير يعتقد بنفسه انه الحامي الوحيد للجمهورية "، و قد ساعده في ذلك ما نص عليه القانون بان من مهامه الحفاظ على الدولة من العدو الخارجي و الداخلي ، و العدو الاساس في الداخل هم الاكراد و الاسلاميون طبعا الذين من الممكن ان يشكلوا خطر على استقرار الدولة وتكاملها .

حاول اردوغان منذ البداية اتباع سياسة براغماتية من خلال تجنب المواجهة مع الجيش او اتخاذ سياسات من الممكن ان تدفعه للتدخل و حصول مواجهة بينهما ، لكن هذا لا يمنع من انه عمل بالتدريج على الحد من سلطاته كي لا يعيد تجربة الانقلابات العسكرية المباشرة و غير المباشرة فاخذ بحجة شروط الانضمام الى الاتحاد الاوربي باجراء تعديلات دستورية ، مثل تقليص سلطات مجلس الامن القومي كما اسلفنا . و الذي كان الجيش يمارس سلطاته من خلاله بعد انقلاب ١٩٦١ حتى انه يقدم توصيات الى مجلس الوزراء . و تحديدها و جعله تابعا لسلطة رئيس الوزراء.، و اخذ الجيش يخضع للقضاء المدني في حالة قيامه بانقلاب عسكري او التامر بالقيام بذلك و من هنا وضعه امام تهديد حقيقي كما اسلفنا .

تكمن عناصر القوة الحالية لاردوغان في النجاح الذي حققه مؤخرا في الانتخابات البلدية . اذار ٢٠١٤ . بنسبة ٤٤% اذ وجد نفسه يمتلك اصوات تسنده بالتالي في الانتخابات المقبلة فهو يسيطر على ٤٩ بلدية من اصل ٨١ ، مقارنة بعام ٢٠٠٩ حصل على ٣٩ % . في حين حصل حزب الشعب الجمهوري ، منافسه

الاكبر ، على ٢٦ % و سيطر على ١٣ بلدية ، رغم كل ما حصل من محاولات للحد من نفوذه الانتخابي و اضعاف صورته لدى الناخب من خلال تسليط الضوء على عمليات الفساد التي يقوم بها اعضاء من حزبه ، و يعود استمرار اردوغان في جزء كبير الى برنامجه الاقتصادي ، اذ يشغل الاقتصاد او يشكل عاملا مهما في اي انتخابات كانت و منها الانتخابات التركية ، و قد حقق حزب العدالة و التنمية اثناء حكمه نجاحات هائلة و قفزات في الاقتصاد التركي منذ توليه السلطة ، صحيح انه في السنة الاخيرة شهد الاقتصاد تراجعا فقد انخفضت الامال بالنمو للناتج المحلي الاجمالي ما بين ٢-٣ % بينما في السنوات الاخيرة كانت ٥-٦ % ، و هذا التراجع له نتائج اجتماعية و سياسية . و نتيجة للاحداث الاخيرة في تركيا تراجعت قيمة الليرة التركية فيما زادت معدلات الفائدة ، و هنا الناخب التركي يهتم كثيرا بالاوضاع الاقتصادية التي تؤثر في حياته اليومية لذا تكون هي محل اهتمامه الاول عند التفكير بالتصويت لهذا الحزب او ذاك و عندما تستقر الاوضاع الاقتصادية يمكن ان يفكر بتوجهات الحزب الايديولوجية و امكانية تاثيرها على المستقبل ، فهو يفكر فيما حققه الحزب مسبقا ، فقد حقق نمو للاقتصاد بـ ٢٣٠ % للفترة ٢٠٠٢ – ٢٠١٢ ، و تم تخفيض التضخم من ٨و٢٩ % ٢٠٠٢سنة الى ٤و٧ % في ٢٠١٣ ، و اصبح معدل النمو السنوي للفترة ذاتها ٢و٥ % و البطالة ٧و٩ % و زاد حجم التجارة ١٨ % ، و قد كان التدهور الذي اصاب الاقتصاد التركي عام ٢٠٠١ بشكل كبير في مقابل البرنامج الاقتصادي الناجح الذي قدمه حزب العدالة احد اسباب وصوله للسلطة ، فضلا عما قدمه من مرونة ايديولوجية و براغماتية، فهناك من يدعم اردوغان من العلمانيين من رجال الاعمال الذين ساندوه في الانتخابات البرلمانية السابقة و التي حصل فيها على٣٥ % ، ٤٧ % ، و٥٠% ، و لا بد ان يحسب حسابهم فالمصلحة متبادلة فهو يحتاج اليهم لضمان استمرار النمو الاقتصادي و هم بحاجة اليه لضمان استمرار اعمالهم و المسالة في مجملها تحتاج الى استقرار سياسي و استمرارية سياسية للحزب كي يستمر الوضع الاقتصادي بالنجاح .و رغم عوامل القوة هذه الا ان هناك عوامل ضعف قد تهدده ، فهناك فرق بين ديمقراطية الصندوق و الديمقراطية الحقيقية التي تقوم على الشفافية وحكم القانون و الفصل بين السلطات و حرية الاعلام الى غيرها من المتطلبات فالمشروعية التي تقوم على الصندوق قد تختفي بمرور الايام بالتجاوز على متطلبات الديمقراطية التي هي اساس المشروعية في الديمقراطيات الغربية ، الا ان اردوغان يهتم كثيرا بديمقراطية الصندوق اكثر من الشفافية و حكم القانون فتركيا مثلا يوجد فيها اكبر عدد من الصحفيين المعتقلين في العالم . و في الحقيقة هناك امام الحزب استحقاقين انتخابيين حاسمين ، الانتخابات الرئاسية و البرلمانية من الممكن ان تؤثر الاولى في نتائج الثانية . فهناك اكثر من اشارة لامكانية ترشح اردوغان للرئاسة وهنا يكون الحزب امام معضلة اذ ان نظامه الداخلي يحظر على العضو تولي منصب وزاري او برلماني او رئاسي لاكثر من ثلاث مرات ، فعليه تغيير نظامه الداخلي كي يتيح لنفسه هذا الامر . و هنا من الممكن ان

يهدد مصداقيته بمحاولة الاستيلاء على الدولة و اسلمتها ، خصوصا مع تصاعد الاتهامات بالفساد لاعضاء من حزبه و عائلته و بعض وزرائه . ففي ظل هذه المعركة . المعركة الرئاسية يكون قد اطلق النار اولا لكنه ترك المجال للطرفين الاخرين ان يطلقا النار ايضا و عليه ففرص نجاحه واحد من ثلاثة ، فالجيش ـ خصوصا في ظل عمليات المحاكمات لجنرالات متقاعدين و اتهامه بالتامر . لن يدخر جهدا في اطلاق النار و يحدد هدفه منذ البداية اي يختار أ و كذا العلمانيون او على الاقل قسم كبير منهم ممن يشعر بالخطر من توجهات الحزب سيوجه النار نحو أ ايضا اما أ نفسه فسيختار ج الجيش ذلك انه يمثل تهديد حقيقي بالنسبة له .

تثير عملية ترشيح اردوغان للرئاسة مخاوف كثيرة و بالذات لدى الجيش ، صحيح ان موقع الرئيس في تركيا موقع شرفي اذ لا يمتلك صلاحيات كثيرة ، لكن اردوغان سيعمل على استغلالها مثل تراس الاجتماع الوزاري الاسبوعي و الذي كان غول قد تجنب حضوره ، و بالتالي سيراقب عمل الحكومة ، هذا ان لم يغير اردوغان الدستور و يعطي لنفسه صلاحيات اضافية ، او يحول النظام الى رئاسي و بالتالي يمتلك كل الصلاحيات ، و هنا يخسر الجيش اذ سيتم تحجيمه .

التيار العلماني . ب . : لا تتمكن الاحزاب الاخرى منفردة من مجاراة حزب العدالة و التنمية اذ انها تعاني من مشاكل ادارية و تنظيمية ، فضلا عن انها لا تغطي الدولة باكملها ، فاحزاب مثل حزب الشعب الجمهوري يشكل غرب تركيا مركز دعم الناخبين له في حين لا يتواجد في الاناضول . و خلال حملة الانتخابات البلدية الاخيرة حصل ضغط من قبل حزب العدالة على المعارضة ، نظرا لامتلاكه السلطة ، لكن هذا الامر لن يصب في مصلحته ذلك ان المعارضة هي جزء من الشعب و محاولة ابعادها او تجريمها لن يكون في مصلحة الحزب و الديمقراطية في تركيا في العموم . ذلك ان البعض اخذ يرى انها اخذت ترجع القهقرى في مسالة الديمقراطية و انها متخلفة عما بدات به منذ عهد العدالة و التنمية خصوصا و انه من الممكن ان يعلق حكم القانون من اجل ايقاف الملاحقة القضائية للمفسدين بحجة ان القائمين بها من اتباع غولن ، و على العموم تتخوف الاحزاب العلمانية من محاولات العدالة و التنمية الهيمنة على الدولة ، و عليه اذا ارادت ان تواجهه فلا بد لها من ان تشكل تحالف فيما بينها .

صحيح ان هناك مخاوف كبيرة لدى العلمانيين من الحزب ، لكن لديهم ايضا . عدا حزب الشعب الجمهوري الذي يمثل الاتاتوركيين و الذي يرى اهمية و حتمية دور الجيش . مخاوفهم من الجيش و دوره و تدخله السابق في الحياة السياسية اي مخاوفهم من طرفين ، لذا من الممكن ان يحاول هذا التياران يطلق النار في الهواء بدلا من ان يطلق على احد الاطراف و يترك المعركة بين الجيش و الحزب ، لكن اذا شكلوا ائتلاف من الاحزاب يشكل قوة انتخابية واسعة من الممكن ان يطلق النار على الطرف الاكثر تهديدا لمصالحه في اللحظة

الانية . مصالحه الانتخابية ـ و هو الحزب كي يضمن وصوله للسلطة و من الممكن ان يتبع بعد ذلك خطوات الحزب ذاتها في اضعاف الجيش .، لكن هذه مسالة بعيدة الاحتمال ، فاطلاق النار في الهواء هو الاكثر احتمالا . وفق نظرية الحركات .

اما الجيش و بحسب طبيعته الصدامية فلن يتردد في اطلاق النار على عدوه . الحزب . و الاخير من الطبيعي ان يرد و يطلق النار على الجيش ، لكن اذا اطلق كل منهما النار على الاخر فسينتهي الاثنان و الرابح الوحيد هم العلمانيون ، و بالتالي سيعمل الحزب على تغيير شروط اللعبة من خلال نظرية الحركات ، فمن الممكن ان يطلق هو الاخر في الهواء عندئذ سيضطر لنزع سلاح المقابل ، فليس من الشرف الاطلاق على من تم نزع سلاحه ، و تقتضي العقلانية ان ينزع الثلاثة سلاحهم و يحاولوا تغيير قواعد اللعبة فيما بينهم فخسارة الحياة تعني نهاية كل شيء و من الافضل الاكتفاء ببقائهم الثلاثة من ان يخسر كل منهم حياته ، لكن الخيار الاقرب ان يعمل العلمانيون و الجيش على توجيه السلاح نحو الحزب و هنا تكون احتمالية ان يقتل الحزب احدهما و يخسر هو و يبقى اما الجيش او العلمانيون و هنا يعتمد كل واحد منهم على حظوظه في اللعبة .

فلكل لاعب اربعة خيارات نتيجة بقاء كل منها ٥٠ % اذا اطلق اولا ، و كما يلي

اذا اطلق ا النار على ب ، ج اطلق على ب ، ب يضرب ا عندئذ يبقى ج

اذا اطلق ا النار على ب ، ج اطلق على ب ، ب يضرب ج عندئذ يبقى ا

اذا اطلق ا النار على ج ، ب اطلق على ج ، ج يضرب ا عندئذ يبقى ب

اذا اطلق ا النار على ج ، ب اطلق على ج ، ج يضرب ب عندئذ يبقى ا

اذا اطلق ب النار على ا ، سيطلق ج النار على ا ، ا يضرب ب عندئذ يبقى ج

اذا اطلق ب النار على ا، يطلق ج النار على ا ، ا يضرب ج عندئذ يبقى ب

اذا اطلق ب النار على ج ، يطلق ا النار على ج ، ج يضرب ب يبقى عندئذ ا

اذا اطلق ب النار على ج ، يطلق ا على ج ، ج يضرب ا يبقى ب

اذا اطلق ج النار على ا ، يطلق ب على ا ، ا يطلق على ج ، يبقى ب

اذا اطلق ج على ا ، يطلق ب على ا ، ا يطلق على ب ، يبقى ج

**اذا اطلق ج على ب ، يطلق ا على ب ، ب على ا ، يبقى ج**

**اذا اطلق ج على ب ، يطلق ا على ب ، ب على ج ، يبقى ب**

# موقف المؤسسة العسكرية من الازمة السياسية في تركيا

أ.م.د. نادية فاضل عباس فضلي

المؤسسة العسكرية التركية هي واحدة من ابرز مؤسسات النظام السياسي في تركيا ، وهي الأقدم والأكثر تنظيماً في تأريخ الدولتين السلطانية والجمهورية ، وكانت ولاتزال عماد الدولة ، اذ لم يكتف " مصطفى كمال اتاتورك " بتأسيس جيش على اسس تنظيمية وتقنية فحسب ، وانما بناه ايضاً على اسس عقيدية وسياسية و تتضمن رؤية للسياسة العامة وللدور في بناء الدولة والحفاظ على هويتها ، وحددت المؤسسة العسكرية التركية لنفسها مجموعة اهداف تتعلق بالامن القومي ، مثل الاستجابة الفاعلة ضد التحديات الامنية والازمات والاوضاع المتغيرة على الصعيد العالمي ، وضمان امن تركيا ضد المخاطر والتحديات الداخلية والخارجية ، وتأسست السياسات الامنية والدفاعية على المبادئ التالية :

١. سلام في الوطن سلام في العالم ، او سلام في الداخل سلام في الخارج ، وهي المقولة المنسوبة لمصطفى كمال اتاتورك، واصبحت شعار الدولة التركية.

٢. المساهمة في تخفيف التوتر في السياسات الاقليمية والدولية .

٣. حماية الدولة والمحافظة على استقلالها وسلامة اراضيها .

٤. اتخاذ التدابير اللازمة لمنع او ضبط النزاعات الداخلية واعمال العنف السياسي الداخلي والمعارضة المسلحة للدولة .

٥. الضمان العملي لسياسات الامن الجماعي تحت مظلة حلف الناتو والاتفاقات العسكرية والاستراتيجية مع اطراف اخرى في المناطق والاقاليم المحيطة او مادعاه الاتراك بالعمق الاستراتيجي .

وعليه لسنوات طويلة ظلت المؤسسة العسكرية هي المحدد الرئيس لمصادر التهديد للنظام السياسي التركي وتتولى الاستجابة التي تراها سواء اكان التهديد في الداخل ام في الخارج ، عسكرياً أم سياسياً ام غير ذلك ، ولم يكن للحكومة اوالبرلمان التركي والمؤسسات السياسية والتنفيذية والقضائية رقابة جدية او تدخل اواشراف مباشر على عملها ، فقد باشرت خلال عقود طويلة ماعدته مهماتها وسياستها الداخلية واحياناً الخارجية بسلطة ذاتية ، وكان لديها نوع من الاستقلالية في كل مايتعلق بها تقريباً كما تمتعت بقوامة واضحة وصريحة حتى وقت قريب على على السياسة العامة وهذا ما لانرى له مثيلاً في اوروبا على سبيل المثال، وعليه نرى منذ مجئ حزب العدالة والتنمية الى السلطة في العام ٢٠٠٢ قد شهدت تركيا تغييرات نسبية في طبيعة العلاقات المدنية – العسكرية من حيث الوزن النسبي لتأثير الجيش في السياسات العامة وبخاصة التعديلات الدستورية والقانونية التي قامت بها حكومة حزب العدالة والتنمية بعد الاستفتاء العام الذي اجري في ١٢ ايلول ٢٠١٠ ، والتعديلات القانونية والاجراءات التفيذية اللاحقة (١).

المؤسسة العسكرية التركية كان قد تم تحجيمها بموجب الاصلاحات الدستورية التي اعلنت في البرلمان التركي في آيار ٢٠١٠ اذ حصل التعديل الدستوري على موافقة ٣٣٦ صوتاً من أصل ٥٥٠ صوتاً وكان حزب العدالة والتنمية بحاجة الى ٣٦٧ صوتاً لتمرير الاصلاحات وبالفعل عرضت الاصلاحات الدستورية على الشعب التركي في ١٢/ ايلول ٢٠١٠ وكان لهذا اليوم دلالته اذ صادف الذكرى الثلاثين على قيام الانقلابين بإنقلابهم في العام ١٩٨٠ ، وعدت المؤسسة العسكرية هذا الاستفتاء تحدياً لهيبتهم وتقليصاً لصلاحياتهم بشكل كبير من قبل الحكومة مقابل توسيع صلاحيات الحكومة المدنية ذات الصبغة الاسلامية ، وكانت نتيجة الاستفتاء مرضية لحزب العدالة والتنمية فقد ايد الاصلاحات ٥٨% مقابل رفض ٤٢% من مجموع الناخبين التي تجاوزت نسبتهم ٧٧% وكان من اهم بنود ا لاصلاحات جواز محاكمة العسكريين امام محاكم مدنية وهو ماكان يعارضه الجيش الذي كانت له محاكماته الخاصة والتي غالباً ماكانت تصدر احكاماً خاصة لصالح النخبة العسكرية(٢).

بمعنى اخر ركزت التعديلات الدستورية على مواد تخص الاصلاح السياسي وتطور العلاقات المدنية – العسكرية والديمقراطية والعلاقات الاثنية والحريات ،والاهم انها شملت مواد مفردات تتعلق بالمجلس العسكري الاعلى والقضاء العسكري واصول المحاكمات والنظم الانتخابية وقانون العقوبات وهي تعديلات كان وسيكون لها تداعيات كبيرة على الحياة السياسية في تركيا ،فقد عدلت المادة ١٢٥، من الدستور التركي التي كانت تضفي حصانة على قرارات المجلس الاعلى للقوات المسلحة وتمنع الطعن فيها ، وجاء هذا التعديل بما يسمح بالطعن في هذه القرارات امام القضاء وهذا تطور غير مسبوق في مسار العلاقات المدنية العسكرية في تركيا وطالت التعديلات القضاء العسكري الذي اقتصر اختصاصه بعدها على الجرائم العسكرية ولاتجوز محاكمة المدنيين امام القضاء العسكري الا في وقت الحرب (٣).

وهذه الاسباب السابقة وتحييد دور المؤسسة العسكرية في الحياة المدنية كلها اسباب اساسية من تصاعد حدتة الازمة السياسية في تركيا ، لقد تأزمت الامور بسبب الفساد المالي والتزوير والرشاوي التي وصلت نسبتها إلى ١٠٠ مليار دولار، وكان " اردوغان قد اتخذ اجراءات لتحصين نفسه والدائرة المحيطة به وبمساعدة القضاء فقد اتخذت اجراءات قضائية بإعتقال ٢٤ شخصاً من بينهم ابناء وزير الداخلية والاقتصاد والبيئة والتخطيط العمراني ، واصدر اوامر بإعفاء مسؤولين كبار في وزارة الداخلية والدوائر الامنية واجراء تعديل قانوني يتضمن إشتراط إبلاغ المحافظ او المسؤول الاداري بالبلديات قبل فتح اي تحقيق اوالقيام بحملات إعتقال(٤).

ومما لاشك فيه ان عوامل الريبة لدى رئيس الوزراء التركي" رجب طيب اردوغان " قد ازدادت بالمؤسسة العسكرية بعد الدور الذي لعبه الجيش المصري في ازاحة الرئيس المصري " محمد مرسي" المنتمي الى جماعة الاخوان المسلمين في ٣تموز ٢٠١٣، ومن المعلوم ان " اردوغان "كان يراهن على الرئيس المصري من اجل بناء نظام اخواني في منطقة الشرق الاوسط يعمل تحت اشرافه بإعتباره الانموذج الحائز على رضا الولايات المتحدة الامريكية والغرب ، ومع سقوط حكم الاخوان في مصر تلقى اردوغان ضربة قوية ، وهكذا شكلت التطورات الاقليمية عامل قلق اضافي كي يرتاب اردوغان اكثر من الجيش التركي وكي يتصور ان المشهد المصري يمكن ان يتكرر في مصر ، وكيف لا والاحتجاجات مستمرة ولو بصورة متقطعة في ميدان تقسيم في اسطنبول ، فضلاً عن تراجع قيمة الليرة التركية ، ومن الملاحظ ان هناك علاقة شك وارتياب تحكم العلاقة بين رئيس الوزراء التركي " رجب طيب اردوغان" والمؤسسة العسكرية ، فعلاقة الشك والارتياب قائمة منذ وصول حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الاخوانية الى السلطة في العام ٢٠٠٢، فصورة عدنان مندريس الذي اعدم على اثر انقلاب العام ١٩٦٠ ، ورئيس الوزراء نجم الدين اربكان الذي اطيح به

بما يوصف بالانقلاب الابيض في العام ١٩٩٧، لاتفارق ذهن اردوغان وهنا يكمن سر تركيز اردوغان على تحجيم المؤسسة العسكرية ومنعها من تكرار تجربتي مندريس واربكان (٥) .

وطبقاً لما تقدم نرى هناك نوعاً من الليونة بموقف رئيس الوزراء التركي من المؤسسة العسكرية اثر قضايا الفساد التي طالت حكومته ، فقد جاء قبول " اردوغان" لطلب المؤسسة العسكرية التركية في إعادة محاكمة الضباط المتهمين في قضية محاولة الانقلاب على حكومة العدالة والتنمية المتزامن مع الصراع الدائر بين رئيس الوزراء والقضاء والشرطة وحركة فتح الله غولن بشأن ملفات الفساد مفاجئاً للكثير من المتتبعين للشأن التركي الداخلي مما زاد من شكوكهم وقلقهم حيال مايخطط له في الخفاء بين المؤسسة العسكرية واردوغان ، وما يحملانه من نوايا والتي قد تكون في غير صالح الشعب التركي ولافي صالح الديمقراطية ولاحتى في صالح استقرار المنطقة ككل.

في الحقيقة الكل يتذكر الصراع بين اردوغان وجماعة الآرغاناكون ، فمنذ وصوله الى سدة الحكم في العام ٢٠٠٢، عمل على الحد من نفوذها في الحياة السياسية والاقتصادية في تركيا ، وكان آخرها في شهر آب ٢٠١٢، اذ اصدرت محكمة " سيليفري " على أكثر من ٣٠٠ عسكري ، بينهم جنرالات كبار احكاماً بالسجن تراوحت بين ١٣ و ٢٠ عاماً بعد ادانتهم بمحاولة تآمر أخرى حصلت في العام ٢٠٠٣ ، هذه المرة ضد حكومة "اردوغان" كما أصدرت المحكمة نفسها أيضاً في القضية الاولى المعروفة بأسم " ارغناكون" أحكاماً مشددة بالسجن في حق ٢٧٥ متهم من بينهم قائد القوات المسلحة المتقاعد " الكر باشبوج" ، بعد اتهامهم بمحاولة تنفيذ انقلاب على حكومة اردوغان بينهم العديد من الضباط والصحفيين، ويؤشر التقارب اليوم بين المؤسسة العسكرية واردوغان شعور هذا الاخير باقتراب افول نجمه في المشهد السياسي التركي تزامناً مع خسارته لكل المساندين له على كل المستويات خارج المؤسسة العسكرية ، فالعسكر تستغل الوضع الهش الذي يتواجد عليه الان اردوغان بعد ان كان ضاغطاً عليهم ، فالان اصبح اردوغان في اشبه حاله من الاذعان الى العسكر ، فقد قبل بإعادة محاكمة من كان يتهمهم بالوقوف وراء محاولة الانقلاب على حكمه ، وليس الغرض من هذا الاجراء الحفاظ على المصالح القومية لتركيا بقدر الحفاظ على مصالح المتحالفين .

اذن ماالذي غير موقف المؤسسة العسكرية من جهة وموقف اردوغان من المؤسسة العسكرية ؟

بالنسبة للمؤسسة العسكرية ترى ان موقف اردوغان منها هو فرصة ذهبية لن تصادفها فرصة مماثلة كالموجودة الان ، وهي قل ماتحدث في حقل الصراعات بين العسكر والسياسيين ، فالشوكة التي كانت مغروسة في حلق المؤسسة العسكرية اذعنت لها فهي تعلم علم اليقين ان كل الركائز التي كان يستند عليها رئيس الوزراء خلال

العشر سنوات الماضية تخلت عنه ، وبالتالي بضغط بسيط على اردوغان سيتم اسقاطه ، ولكن حالياً لايريدون ذلك فهم بحاجة الى حليف على اتم الاستعداد لمواجهة من حارب فسادهم .

اما بخصوص اردوغان فهو على دراية تامة انه اذا اصطف العسكر ضده في الوقت الحاضر ومالوا الكفة لصالح خصومة قد يكون مصيره نفس مصير الضباط المتواجدين في المعتقلات ، وعليه في السياسة ليس هناك عدو دائم ولاصديق دائم بل هناك مصلحة مشتركة فمن مصلحة الطرفين اي اردوغان والمؤسسة العسكرية الاتحاد بينهما (٦).

ورغم اعلان الجيش التركي رفضه التدخل في اي أزمة سياسية الا انه لايعبر عن قاعدة ثابتة فعندما تكون تركيا ذاتها مهددة بالاشتعال والفوضى فلن تقف المؤسسة العسكرية صامتة ، فالقانون الداخلي أعطى للجيش التركي مسؤولية الحماية والحفاظ على تركيا الوطن الام والجمهورية التركية كما عرفها الدستور وهو مااستخدمه العسكريون لتبرير انقلاباتهم ، بالاضافة الى النظام الاساس للجيش الذي ينص على دوره في حماية البلاد من اعداء الداخل والخارج ، هذا يعني ان الانقلابات السابقة تمت تحت رعاية القانون ، ورغم التعديلات الدستورية التي طالت المؤسسة العسكرية الا ان نفوذها مايزال قوياً وهو ماجعل اردوغان مستمراً في التودد للجيش (٧).

فضلاً عن ذلك " اردوغان" في خضم الازمة السياسية يطمح بالوصول الى سدة رئاسة الجمهورية من خلال إقرار دستور جديد للبلاد لخوض الانتابات الرئاسية التركية في ٢٨/آب/ ٢٠١٤ ، ولكن اللجنة البرلمانية التي شكلت بأمر منه لوضع دستور جديد بصلاحيات رئاسية قوية على غرار النموذجين الامريكي والفرنسي اعلنت فشلها ومن ثم حلت اللجنة نفسها ، كما ان القانون الداخلي لحزب العدالة والتنمية يمنع أي قيادي من اشغال منصبه لأكثر من ثلاث دورات متتالية ، ومن المعروف ان اردوغان قد شغل المنصب الحالي ثلاث دورات متتالية وهو مايعني وفق اللوائح الداخلية للحزب انه لن يستطيع شغل هذا المنصب مرة أخرى ، وعليه هو لايريد استعداء المؤسسة العسكرية التي ايضاً كانت قد عارضت سياسة الاقليمية بعد ان تدخلت تركيا في الشؤون الداخلية للعديد من دول المنطقة لاسيما سوريا ومصر والعراق ، وبسبب هذا التدخل باتت تركيا في عزلة إقليمية وتعاني من تداعيات متفاقمة من شأنهما التأثير في مستقبل حزب العدالة والتنمية (٨).

اذن من مجمل ماسبق نرى ان هناك تصدعات في بنية حزب العدالة والتنمية والى الخلل الذي مارسه الحزب من خلال التدخل في الشؤون الداخلية لدول اقليمية ، وانعكاس ذلك على تجربة الحزب في الداخل الى درجة اصبحت هذه التصدعات تهدد مستقبل وجودة اي حزب العدالة والتنمية التي وصفت بالاعتدال والقدرة على

**تقديم إنموذج إسلامي يحقق التوافق بين العلمانية والإسلام والاقتصاد وعليه من المحتمل في اي وقت تقوم المؤسسة العسكرية التركية بقلب الطاولة السياسية بإعتبار انه الحامي الاساس للدولة العلمانية منذ تأسيس دولة تركيا الحديثة في العام ١٩٢٣.**

**الهوامش والمصادر**

**(١)عقيل سعيد محفوظ، السياسة الخارجية التركية الاستمرارية والتغيير ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، ٢٠١٢، ص٧٠-٧١.**

**(٢)د. نادية فاضل عباس فضلي ، ابرز مضامين الاصلاحات الدستورية في تركيا وتبعاتها المستقبلية ، اوراق دولية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد ١٩٤، تشرين الاول ٢٠١٠، ص١١-١٢.**

**(٣)عقيل سعيد محفوظ، مصدر سبق ذكره، ص ٧٧.**

**(٤) اسراء أحمد فؤاد، المؤسسة العسكرية من عزلة بعد احتجاجات ماراثونية تطالب برحيله :أخطاء ارتكبها رئيس الوزراء وصلت تركيا إلى مأزق ، الشبكة الكترونية الدولية، اليوم السابع، ٢٠١٣/١٢/٣٠،ص ١.**

**(٥) سميح صعب، اردوغان المطارد بشبح مندريس واربكان، الشبكة الالكترونية الدولية، موقع جريدة الصباح،٢٠١٤/٨/١٤.**

**(٦ ) التقارب بين اردوغان والمؤسسة العسكرية، الشبكة الالكترونية الدولية ، موقع الخبر، ٢٠١٤/١/٢٤.**

**(٧) اسراء احمد فؤاد ، مصدر سبق ذكره، ص ٣.**

**(٨) خورشيد دلي ، تصدع بنيان حكم أردوغان ، الشبكة الالكترونية الدولية ، موقع الوحدة الاسلامية ، كانون الثاني ٢٠١٤، ص٧.**

# الابعاد الاقتصادية في الازمة التركية

م.د.آمنة محمد علي

الازمات السياسية لدول اقليمية ودول الجوار* الى جانب متغيرات دولية اخرى قدمت لتركيا الفرصة التي لم يتوانى الساسة الاتراك في اقتناصها وتوظيفها باتجاه تحقيق نجاحات اقتصادية كبيرة وضعت الاقتصاد التركي في مصاف الاقتصادات المتقدمة، فالنموالسريع الذي حققه والذي بلغ معدله ٥ بالمئة وحجمه الذي جاوز الـ ٨٠٠ مليار دولار سنويا سمح لتركيا بأن تكون ضمن مجموعة العشرين التي تضم اكبر الدول الصناعية والاقتصادالت الناشئة في العالم (١) الامر الذي انعكس تجاه مزيد من الاستقرار السياسي فيها، في الوقت الذي تعاني فيه دول مجاورة لها من أزمات سياسية وثورات قوضت اقتصاداتها. ففي العامين ٢٠١٠ و٢٠١١ عندما كانت معظم اقتصادات العالم تكافح للخروج من الركود بسبب الازمة المالية العالمية، سجل الاقتصاد التركي نموا بمعدل ٨%، ليضاهي الصين، ثاني أكبر اقتصاد في العالم، فالاقتصاد التركي يمتاز بأنه شامل ويرتكزعلى قاعدة نمو متنوعه، وقد تطورت قطاعات الصناعة المختلفة إلى جانب قطاعات الخدمات والسياحة. واستطاعت الحكومة التركية كبح التضخم الذي طالما ظل جامحا لعقود ليشهد عام ١٩٩٩ وصوله إلى ٩٠بالمئة، في حين هبط الى ٦.٦بالمئة عام ٢٠١٢.

ويعد قطاع الاستثمارات من القطاعات الرئيسة لرفد الاقتصاد التركي لذا فأن مسألة التوسع في الاسواق تعد من المسائل الضرورية وتأخذ اهتماما خاصة من سياسة الحكومة في توفير الاسواق والفرص الاستثمارية الخارجية ، وياخذ القطاع الخاص النصيب الاوفر فيها اذ يشكل قرابة الـ (٩٤)بالمئة من الاقتصاد التركى (٢) ، وهذا ما يعنى ضرورة فتح أسواق للشركات والمنتجات التركية فى الخارج.

ان سياسة الانفتاح على الدول الاقليمية والدولية وتصفير الازمات التي اعتمدتها حكومة اردوكان كانت مفتاح النجاح الذي تحقق لتركيا ، وكان للعراق النصيب الاوفر من تلك التوجهات وما تحقق من انتقالة واضحة في طبيعة العلاقة بين الجانبين التركي والعراقي، لاسيما بعد التغيير الذي حصل في النظام السياسي العراقي بعد العام ٢٠٠٣ وقد توضحت معالمه منذ العام ٢٠٠٦ ووصل الى افضل حالاته في العام٢٠١١ مما اسهم في تطور واقع التبادل التجاري بين البلدين. وكان للاستثمارات التركية في العراق الدافع الاكبر في تطوير العلاقات بين الجانبين اذ شكلّت الى جانب متغيرات سياسية اخرى نقطة تحول إيجابية في طبيعة العلاقات الدبلوماسية العراقية – التركية ، فالشركات التركية لها الحظ الاوفر في عقود اعادة اعمار العراق بما تمتلكه من جودة

ورصانة في الانتاج فضلا عن الواردات التركية من المواد الغذائية والاستهلاكية والاولية المتنوعة الى العراق ، الا ان تلك العلاقة بدأت تأخذ منحى آخر بسبب التدخلات التركية في الشأن الداخلي العراقي والمتمثلة في تصريحات رئيس وزرائها رجب طيب اردوغان ودعوته لاختيار رئيس الحكومة العراقة ضد ارادة الناخبين، ومحاولاتها في شق الصف الوطني وزرع الفتنة بين اطياف الشعب والعمل لفرض اجنداتها ورؤاها الخاصة عن الواقع العراقي وايواء اشخاص مطلوبين للقضاء العراقي وتصريحات خارج حدود العرف الدبلوماسي المتعارف عليه دوليا وعقد مؤتمرات بصبغة طائفية تحرض على الفرقة بين اطياف الشعب العراقي وزيارات لوزير خارجيتها داوود اوغلو الى أقليم كردستان وعقد صفقات بين الجانبين خارج سلطة الحكومة الاتحادية تضر بوحدة العراق وتدفع باتجاه مزيد من الفرقة والتقسيم فضلا عن تهديداتها بقطع المياه والضرر بمصالح الشعب العراقي وغيرذلك كثير، الى جانب تدخلاتها في دول اقليمية أخرى تعيش حالة اضطرابات فيما يسمى بالربيع العربي لاسيما في ليبيا وسوريا باثارت المشكلات في الداخل والمشاركة في عمليات عسكرية من الخارج من خلال دعم المسلحين ضد النظامين بحجة المساعدة على اقامة نظم ديمقراطية، فضلا عن دورها في دعم الاخوان المسلمين في مصرومحاولات السيطرة ومد النفوذ فيها والعودة بالتاريخ الى الزمن العثماني ومع حالة عدم الاستقرار والاضطراب التي باتت تعيشها تلك الدول فقدت تركيا مساحة واسعة من الفرص الاستثمارية التي كانت تتمتع بها وانعكس بشكل سلبي على واقعها الداخلي واثار استياء شعبي من الجهات الداخلية التي شملها الضرر والخسارة، خسارة الشركات وخسارة فرص العمل للعاملين الاتراك في تلك الدول واستغلال ذلك من قبل خصوم حزب العدالة والتنمية وذلك باثارة هاجس الخوف من الفقر لدى تلك الشريحة التي كانت تعاني من البطالة وتدني اوضاعها المعيشية والتي تأملت خيرا بالحصول على مدخولات جيدة من فرص العمل التي اتيحت لها في الخارج والداخل ،كما يشير الى ذلك أورهان يزدر أحد المستثمرين الأتراك في العراق الذي كان متحمسا لتحسين العلاقات التركية العراقية ويقول " بأن توتر العلاقات التركية العراقية أثر بشكل كبير على عملنا في العراق، اذ تراجعت نسبة حصولنا على مشاريع استثمارية بعدما كانت شركاتنا هي الاولى في فرص الاستثمار داخل العراق" مضيفا " إن أهم استراتيجية استخدمتها الحكومة العراقية لإجبار تركيا على التفاوض والتراجع عن سياساتها تجاه العراق كانت استبعاد الشركات التركية عن الدخول في المناقصات الكبيرة للمشاريع الاستثمارية في البلاد، وخصوصاً في مجالي الكهرباء والنفط."اما الدكتور.عبد الرحمن المشهداني استاذ الاقتصاد بالجامعة المستنصرية فأنه يرى بأن العراق يوفر مجالا واعدا بالنسبة لتركيا التي يفترض بها الاستفادة من الواقع السياسي والاقليمي وضرورة استغلال تدهور الصناعات السورية لاسيما بعد عام ٢٠١٢ وانهيار حلب المدينة الصناعية فيها (٣)، وضعف جودة المنتج الإيراني وارتفاع قيمة الجمارك على لبضائع الداخلة عن طريق الأردن ، مما يتيح لها فرص زيادة حجم التبادل التجاري مع العراق، ومحاولة

تصريف أكبر كميات ممكنة من البضائع سواء الغذائية منها أم صناعة الألبسة والأقمشة التي تشتهر بها وغيرها، فضلا عن المشاريع الاستثمارية الكبيرة التي تتوفر لها فقد ارتفع حجم التبادل التجاري التركي العراقي من ٦مليارات عام ٢٠٠٦ الى (١٢) مليار دولار سنوياً خلال عام ٢٠١٢ . ومن جانب آخر تثير مسائل الفساد المالي الكثير من الانتقادات من قبل جهات عدة في الداخل التركي متهمة حزب العدالة والتنمية بالتغاضي عنه لصالح جهات موالية له ومستفيدة في حين ترد الحكومة التركية على ذلك بأنها حاربت الفساد خلال ١١ عاما، ونقلت تركيا في مستوى الفساد الحكومي من المرتبة الـ٦٥ من بين ١٠٢ دولة عام ٢٠٠٢ إلى المرتبة الـ٥٤ من بين ١٧٧ دولة عام ٢٠١٣، زيادة على عشرات القوانين التي تكافح الفساد والأخذ بمقتضيات المعايير الأوروبية في هذا المجال ( ٤) .

ان الاتفاقات التي ابرمها الجانب التركي مع اقليم كردستان خارج سلطة الحكومة الاتحادية ومنها عمليات تصدير النفط العراقي من اقليم كردستان عبر منفذ جيهان التركي على البحر المتوسط وايداع الاموال في بنوك تركية، كان له تأثير سلبي على العلاقة مع الحكومة المركزية اذ عدته عملية تهريب وسرقة للنفط ، وفي هذا الصدد اكد النائب محمود عثمان عن التحالف الكردستاني ، بأن "تركيا لها دور سلبي في العراق، فهي تحاول تعميق الازمة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم من خلال تبنيها بعض القضايا الداخلية وآخرها قضية الاتفاق على تصدير النفط". لافتا الى أن "تركيا لاتبحث عن مصلحة اقليم كردستان مطلقا في قضية تصدير النفط، بل تسعى الى لعب الدور السلبي في العراق" (٥) هذا الامر ساهم الى جانب ماذكرنا بمزيد من التوتر في العلاقات العراقية التركية واثر باتجاه مزيد من التراجع واثار مخاوف لدى شريحة كبيرة من الاتراك العاملين بالعودة الى اوضاع معيشية متعسرة كانوا قد مروا بها في العقود الماضية وخسارة فرص عملهم في العراق. كذلك الحال مع دول اخرى تعاني من اضطرابات وعلاقات متوترة مع الحكومة التركية ، فاستغل ذلك الامر خصوم حزب العدالة والتنمية لجعله هاجسا مقلقا لتلك الفئات وزيادة النقمة على رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوكان وحزبه وتجلى ذلك في احداث ساحة تقسيم . مما اثار حفيظته وعد مايجري في تركيا مؤامرة مدبرة ضده وضد حزبه .

ففي كلمته الجماهيرية التي القاها بمدينة غريسون اكد فيها على البعد الاقتصادي في الازمة، متهما جهات خارجية بمحاولات تهدف لتقويض نجاح الاقتصاد التركي لصالح بعض اللوبيات المالية ومؤسسات التمويل الداخلية المرتبطة بالخارج مباشرة ، والتي تأثرت كثيرا في داخل تركيا وخارجها منذ تسلم حزب العدالة والتنمية الحكم عام ٢٠٠٢، فالضرر الذي لحق بقطاعات مالية كبيرة جعلها داعمة لكل احتجاج ضد حكومة العدالة والتنمية، (٥) وبين بان تركيا تشهد مؤامرة تنفذها أطراف متغلغلة في القضاء والشرطة".

**ان التوترات التي خلقتها موجة الاحتجاجات في تركيا انعكست بدورها على جوانب اقتصادية مهمة في الداخل نذكر منها :**

**١- ماجاء على لسان علي باباجان نائب رئيس الوزراء بأن البنوك التركية خسرت ما مجموعه ٢٠ مليار دولار، وخسارة بنك الشعب (هالك) بلغت نحو ١.٦٣ مليار دولار، فضلا عن خسارة عقد إيرادات كردستان العراق النفطية لصالح البنك الأميركي الاتحادي .**

**٢- انخفاض قيمة الليرة التركية خلال اسبوع للمرة الأولى في تاريخ حزب العدالة والتنمية بنسبة ٢٠%.**

**٣- موجة الاحتجاجات اثرت ايضا على أسواق الأسهم التركية التي هبطت بشدة في ظل العنف الذي اثار حفيظة المستثمرين وشعورهم بالخشية جراء ما يحدث.**

**٤- ارتفاع العائدات على سندات الحكومة التركية لأجل عشر سنوات الى ٧.٣ بالمئة من ٦.٢ بالمئة ، مما يعني أن المستثمرين أصبحوا أكثر خشية إزاء إقراض الحكومة التركية. ويعد هذا مؤشرا سيئا لبلد يعتمد نموه الاقتصادي إلى حد كبير على تدفق الاستثمارات من الخارج.**

**٥- ويتمثل أكبر المخاطر التي تواجه الاقتصاد التركي حاليا في تراجع نسب الاستثمار الاجنبي بسبب الاحتجاجات. فقد كان من الأسباب الرئيسة لجذب الاستثمارات الاستقرار السياسي الذي تعيشه تركيا. فلتمويل مشروعات ضخمة للبنى التحتية أصدرت الحكومة والشركات الرئيسة سندات للمستثمرين بالولايات المتحدة وأوروبا الذين أبدوا رغبة كبيرة في الإقبال عليها بسبب عائداتها المرتفعة بالمقارنة مع العائدات الأميركية والأوروبية. وبسبب الخشية إزاء هذه الاستثمارات قد يشعر المستثمرون بضرورة الانسحاب إلى أماكن أكثر استقرارا. ويؤكد محللون أهمية الفترة التي تستغرقها عودة الهدوء إلى البلاد.**

**٦- ومن القطاعات التي يمكن ان تتأثر بالازمة ايضا قطاع السياحة التركي. فقد بلغ عدد السائحين في تركيا في العام ٢٠١٢ ( ٣٧.٧) مليون سائح مما اذ تعد واحدة من المقاصد السياحية العشرة الأولى في العالم. ومع ان هذا القطاع لم يؤشر تراجعا الا ان السياحة بشكل عام يعتمد ازدهارها على استقرار البلد كما ان المحتجين لم يستهدفوا السائحين أو الأماكن السياحية الرئيسية أو الأسواق وهي مقاصد الزائرين (٧).**

**واخيرا وبحسب رأي بول هوكنز، المدير الأول بمؤسسة فيتش للتصنيف الائتماني الذي اكد بـ"إن الاحتجاجات في تركيا ليست بالضخامة التي تؤدي إلى تغيير في حالة الاقتصاد مثلما حدث في أجزاء في العالم العربي في السنوات الماضية" (٨)، الا انه في جميع الاحوال فأن تركيا لايمكنها الحفاظ على دوام استقرارها في محيط مضطرب ومحاولة استغلال تلك الظروف والفوضى السياسية لدول الجوار للحصول على مكاسب اقتصادية او نفوذ سياسي .**

فالاضطرابات التي تعانيها تلك الدول والتي يحاول الجانب التركي استغلالها لمصلحته ناتجة عن دور تخريبي لايديولوجيات متطرفة ذات ارتباطات خارجية تستغل المشكلات الداخلية لاسيما الاقتصادية منها لاحداث اكبر الضرر في الداخل وهي قابلة للنفاذ الى داخل المجتمعات واحداث اضرار بنيوية سياسية اقتصادية اجتماعية ، مما يمثل تحديا كبيرا يتطلب اخذه بنظر الاعتبار من قبل الساسة الاتراك في رسم سياساتهم الانية والمستقبلية .

## الهوامش والمصادر

*ومنها ماأصاب الاقتصاد العراقي من اضرار كبيرة في سنوات الحصار ثم التدمير الذي تعرض له بسبب الحرب التي قادتها الولايات المتحدة واحتلاله في ٢٠٠٣/٤/٩ وانهيار بنيته التحتية وتوقف قطاعاته الانتاجية واضطراره الى الاعتماد على الاستيراد من مناشئ عالمية مختلفة أهمها من دول الجوار لاسيما تركيا، ونفس الشئ بالنسبة الى دول اخرى تضررت بسبب الاضطرابات التي رافقت عملية التغيير السياسي فيما سمي بالربيع العربي ، كما استغلت تدهور الصناعة في دول اخرى لتأخذ موقعها في الاسواق التي كانت تعد منافذ تسويقية لبضائعها كما حصل في تدهور الاوضاع في سوريا لاسيما في مدينة حلب الصناعية وتوقف مواقعها الانتاجية وتراجع صادراتها لصالح المنتجات التركية ، زيادة على ما تسببت به الاضطرابات في دول الربيع العربي من حركة انتقال كبيرة للاموال اما بتهريبها او بتحويلها كاستثمار مناسب في تركيا البلد المستقر ، اما اوروبا التي تعاني من ازمة مديونية اثرت بشكل كبير على القدرة الشرائية فيها مما زاد في فرص الاقبال على البضاعة التركية فيها وارتفع استيرادها لتدني اسعارها قياسا بالمنتج الاوروبي، وبسبب الطبيعة الجغرافية والاجتماعية (الدين الاسلامي يوفر مجالا ملائما للسائحين من المسلمين) والاستقرار السياسي الذي تعيشه تركيا وسهولة الحصول على تاشيرة الدخول، في حين لاتتوفر تلك التسهيلات في اوروبا التي وضع الاتحاد الاوروبي ضوابط وشروط تنظم عملية الدخول اليها، لذا اصبحت تركيا منطقة جاذبة للسائحين فارتفعت نسب المدخولات من قطاع السياحه الذي شهد ازدهارا كبيرا وغير ذلك من الامور التي لامجال لذكرها .

١- الاقتصاد التركي ومخاطر الاضطرابات

المصدر : أسوشيتد برس، على موقع

http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/7fb688ca-dfa2-42cb-b0ff-7612d53da78e

٢- عبد الله عرفان ،الاقتصاد في السياسة التركية تجاه كردستان ،مجلة السياسة الدولية

http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=362587،

٣- ما هو سر التقارب التركي- العراقي

http://www.niqash.org/articles/?id=3326&lang=ar

٤- محمد زاهد غل، ازمة الفساد في تركيا ودوافعها السياسية والاقتصادية ،مقالة من الانترنيت على الرابط ،
http://www.aljazeera.net/home/print/6c87b8ad-70ec-47d5-b7c4-3aa56fb899e2/9f5d6222-32c5-4fe1-9b96-0e6421da3c27

٥- حيدر التميمي ن : م ح / المركز الخبري لشبكة الاعلام العراقي، على موقع،

http://center-imn.net/2/index.php/3013-09-08-07-27-39/2088-2013-11-3-08-49-41

٦- الاقتصاد التركي ومخاطر الاضطراب، مصدر سبق ذكره.

٧- المصدر نفسه .

٨- المصدر نفسه.